



تقرير الرقابة المالية على بلدية منزل كامل

(تصرف سنة 2019)

تقديم البلدية

أحدثت بلدية منزل كامل بمقتضى الأمر عدد 587 لسنة 1985 المؤرخ في 08 أفريل 1985 وتبلغ مساحتها 70 كم² كما يبلغ عدد سكانها 11500 نسمة (منهم 3500 يقيمون بالخارج).

وأشرف على تسيير البلدية سنة 2019 المجلس البلدي المنتخب الذي تم تنصيبه على إثر الانتخابات البلدية لسنة 2018 بتاريخ 30 جوان 2018 والمتكون من 12 عضوا.

ويضم الهيكل التنظيمي للبلدية إضافة إلى الكتابة العامة عدة مصالح من بينها المصلحة الإدارية والمالية والمصلحة الفنية ومصلحة النظافة والمحيط. ويتوفر لدى البلدية 26 عونا صرفت البلدية لهم أجورا بقيمة 433,987 أ.د سنة 2019.

وقد بلغ معدّل الموارد السنوية خلال الفترة 2018-2019 ما قيمته 1.520 أ.د في حين بلغ معدّل النفقات السنوية خلال نفس الفترة 938 أ.د.

طبيعة المهمة

عملا بإذني المهمة عدد 234 وعدد 229 بتاريخ 02 نوفمبر 2020، وفي إطار تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضريّة والحوكمة المحليّة تولت محكمة المحاسبات النظر في الوضعيّة الماليّة لبلديّة منزل كامل بعنوان سنة 2019 للتأكد من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحّة ومصدقيّة البيانات المضمّنة به. كما أولت المحكمة اهتمامها لمجهود البلدية من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعيّة.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة المحكمة واستغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية والبيانات المستخرجة من منظومة "أدب بلديات".

إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات

طبقا لأحكام الفصل 13 من القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة والذي يقضي بعرض مشروع ميزانية الجماعة المحلية على أنظار المجلس البلدي وجوبا خلال الدورة العادية الثالثة، تمّ عرض مشروع ميزانية البلدية لسنة 2019 على مداولة المجلس البلدي في دورته العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ 01 سبتمبر 2018 وبعد النقاش والتداول قرّر أعضاء المجلس البلدي بالإجماع المصادقة على مشروع ميزانية البلدية لسنة 2019. وتولّت سلطة الإشراف المصادقة عليه بتاريخ 18 جانفي 2019.

وعملا بأحكام الفصل 194 من مجلة الجماعات المحلية تولت السيدة رئيسة البلدية عرض القوائم المالية مصحوبة بتقرير مراجعة الحسابات والتقرير الإداري على المجلس البلدي للتداول والمصادقة عليه بعنوان ختم الميزانية وذلك قبل موفى شهر ماي في الدورة الاستثنائية للمجلس البلدي لبلدية منزل كامل المنعقدة بتاريخ 28 ماي 2020. وتم عرض القرار المتعلق بختم ميزانية البلدية لسنة 2019 على سلطة الإشراف التي صادقت عليه بتاريخ 25 جوان 2020.

وتم إيداع الحساب المالي لسنة 2019 لبلدية منزل كامل لدى محكمة المحاسبات بتاريخ 03 أوت 2020.

خلاصة أعمال المراجعة

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الاستخلاص وباعتبار ما انتهت إليه أعمال الرقابة فإنه يمكن التأكيد بدرجة معقولة وحسب المبادئ التي تقوم عليها أنظمة المحاسبة العمومية وميزانية الجماعات المحلية على أن حسابات بلدية منزل كامل لاتشوبها أخطاء جوهرية من شأنها التأثير على صدق النتيجة المحاسبية وعلى صحة العمليات المنجزة قبضا وصرفا بعنوان ميزانية سنة 2019.

ملخص الحساب المالي لسنة 2019 (بالدينار)

العنوان	الصف	مبلغ المقايض	مبلغ المصاريف
العنوان الأول			
1	المعاليم على العقارات والأنشطة	186 979	
2	مداخل اشغال الملك العمومي البلدي واستنزام المرافق العمومية فيه	158 387	
3	معاليم الموجبات والرخص الادارية ومعاليم في مقابل اسداء خدمات	80 324	
4	المداخل الجبائية الاعتيادية الأخرى	6 346	
5	مداخل أملاك البلدية الاعتيادية	20 479	
6	المداخل المالية الاعتيادية	561 484	
719 534			
العنوان الثاني			
7	منح التجهيز	359 000	
8	مدخرات وموارد مختلفة	354 087	
9	موارد الاقتراض الداخلي	0	
12	الموارد المتأتية من الإعتمادات المحالة	6 447	
839 800			
العنوان الأول			
1	التأجير العمومي	433 987	
2	وسائل المصالح	321 894	
3	التدخل العمومي	59 218	
4	نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة	0	
5	فوائد الدين المحلي	24 701	
141 708			
العنوان الثاني			
6	الإستثمارات المباشرة	89 272	
8	نفقات التنمية الطارئة وغير الموزعة	0	
10	تسديد أصل الدين	52 436	
11	النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة	0	
المجموع		1 733 531	981 508
الفائض			752 022

النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2019

أسفر تنفيذ ميزانية بلدية منزل كامل بعنوان تصرف سنة 2019 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 752 أ.د تمّ تحويله إلى المال الاحتياطي في حدود 745 أ.د أما الباقي الذي يمثّل الفوائض المنقولة من سنة إلى أخرى بعنوان المشاريع الممولة بواسطة الإعتمادات المحالة وقيّمته 6 أ.د فقد تمّ تحويله إلى المال الانتقالي.

ومن أهمّ ما تبرزه النتائج العامة أنّ الفوائض الجمليّة للمقابيض على المصاريف سجلت خلال سنة 2019 ارتفاعا بقيمة تساوي 340 أ.د وبنسبة 45 % مقارنة بسنة 2018.

وسجلت فوائض المقابيض على المصاريف بالنسبة للعنوان الأول خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 تراجعا بقيمة 23 أ.د وبنسبة 19%.

وعرفت جملة موارد البلدية بعنوان سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 ارتفاعا بقيمة 427 أ.د وبنسبة 25 % . ويعود ذلك إلى الارتفاع الذي شهدته موارد العنوان الأول وموارد العنوان الثاني، حيث سجلت موارد العنوان الأول ارتفاعا خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بقيمة بلغت 117 أ.د وبنسبة 12 %، كما شهدت موارد العنوان الثاني سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 ارتفاعا بقيمة 309 أ.د وبنسبة 42 %.

أما نفقات الميزانية، فقد عرفت ارتفاعا بقيمة 86 أ.د خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 وبنسبة 8 % . ويعود ذلك إلى التطور الملحوظ الذي شهدته نفقات العنوان الأول ونفقات العنوان الثاني، حيث عرفت نفقات العنوان الأول ارتفاعا خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بما قيمته 155 أ.د وبنسبة 18 %، كما شهدت نفقات العنوان الثاني سنة 2019 تراجعا بقيمة 478 أ.د وبنسبة 77 %.

تحليل الموارد

بلغت جملة موارد بلدية منزل كامل خلال سنة 2019 مجموع 1.733 أ.د (مقابل 1.306 أ.د سنة 2018) منها 1.013 أ.د موارد العنوان الأول و719 أ.د موارد العنوان الثاني. وبلغت المقابيض المنجزة خارج الميزانية 1.127 أ.د.

1. موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأول للبلدية خلال سنة 2019 ما جملته 1.013 أ.د موزعة بين المداخيل الجبائية الاعتيادية في حدود 432 أ.د والمداخيل غير الجبائية الاعتيادية في حدود 581 أ.د وهو ما يمثل تباعا 42 % و33 %.

وتتأى المداخيل الجبائية الاعتيادية أساسا من المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة ومداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه ومداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات.

وتمثل المداخيل بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 186 أ.د سنة 2019 أي ما يمثل 43 % من المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية منها 96 أ.د بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية أي ما يمثل 22 % من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية و9 % من موارد العنوان الأول.

وبلغت المداخيل المتأتية من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية 80 أ.د أي ما نسبته 18% من المداخيل الجبائية الاعتيادية المحققة خلال السنة المعنية، في حين ناهزت تثقيلات سنة 2019 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات ما جملته 111 أ.د تتوزع بين المعلوم على العقارات المبنية (62 أ.د) والمعلوم على الأراضي غير المبنية (49 أ.د).

وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 385 أ.د في نهاية السنة المالية 2018، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها سنة 2019 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات إلى 498 أ.د تتوزع بين المعلوم على العقارات المبنية بقيمة 348 أ.د أي بنسبة 70 % والمعلوم على الأراضي غير المبنية بقيمة 149 أ.د أي بنسبة 30 % تم استخلاص 48 أ.د منها بعنوان المعلوم على العقارات المبنية و32 أ.د بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنية أي بنسب استخلاص لم تتجاوز على التوالي 13 % و21 % من مجموع المبالغ الواجب استخلاصها.

وتمثل مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه ثاني أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 158 أ.د سنة 2019 أي ما يمثل 36 % من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية، في حين لم تمثل معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات سوى 18% من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2019 ما قيمته 581 أ.د توزعت بين مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية بقيمة 20 أ.د والمداخيل المالية الاعتيادية بقيمة 561 أ.د المتأتية أساسا وبنسبة 80 % من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية.

وبلغت تثقيلات سنة 2019 بعنوان المداخيل المالية الاعتيادية ما جملته 561 أ.د منها 451 أ.د بعنوان المناب من المال المشترك. وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المداخيل المالية الاعتيادية إلى ما جملته 561 أ.د تم استخلاصها بنسبة 100 %.

2. موارد العنوان الثاني

بلغت موارد العنوان الثاني سنة 2019 ما جملته 719 أ.د مسجلة ارتفاعا بقيمة 309 أ.د وبنسبة 43 % مقارنة بسنة 2018. ويعزى هذا التطور أساسا إلى ارتفاع منح التجهيز بقيمة 135 أ.د وبنسبة 37 % وارتفاع المدخرات والموارد المختلفة بقيمة 175 أ.د وبنسبة 50 % خلال نفس الفترة.

وتأتت هذه الموارد سنة 2019 من الموارد الذاتية والمخصصة للتنمية بقيمة 713 أ.د وبنسبة 99 % والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة بقيمة 6 أ.د وبنسبة 1 %.

وبخصوص منح التجهيز فقد مثلت ما نسبته 50 % من الموارد الخاصة للبلدية و50 % من إجمالي موارد العنوان الثاني.

تحليل النفقات

بلغت جملة نفقات بلدية منزل كامل خلال سنة 2019 مجموع 981 أ.د وهي تتكون في حدود 85 % من نفقات العنوان الأول و15 % من نفقات العنوان الثاني.

وبلغت نفقات العنوان الأول في سنة 2019 ما جملته 839 أ.د مسجلة تطورا بقيمة 155 أ.د وبنسبة 18 % مقارنة بسنة 2018. وبلغت نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح سنة 2019 ما قيمته 754 أ.د أي ما يمثل 90 % من مجموع نفقات العنوان الأول.

وشهدت نفقات التأجير العمومي تطورا بقيمة 69 أ.د وبنسبة 15 % مقارنة بسنة 2018. كما شهدت وسائل المصالح ارتفاعا بقيمة 70 أ.د وبنسبة 22 % وارتفعت نفقات التدخل العمومي بقيمة 21 أ.د وبنسبة 35 % مقارنة بسنة 2018.

أما نفقات العنوان الثاني فقد بلغت ما جملته 141 أ.د. سنة 2019 مسجلة تراجعاً بقيمة 478 أ.د مقارنة بسنة 2018. وقد نتج ذلك أساسا عن تراجع النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة بقيمة 410 أ.د.

القدرات المالية

سجل مؤشر الاستقلالية المالية (موارد العنوان الأول-المناوب من المال المشترك/موارد العنوان الأول) ببلدية منزل كامل تراجعاً حيث بلغ نسبة 55 % خلال سنة 2019 مقابل نسبة 66 % سنة 2018. وحسب المؤشرات المعتمدة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية فإنّ مؤشر الاستقلالية المالية للبلدية كان دون المعيار المرجعي (<70 %) المعتمد من قبل الصندوق خلال سنتي 2019 و2018.

أما مؤشر هامش التصرف (مصاريف العنوان الأول - نفقات التأجير/مصاريف العنوان الأول) ببلدية منزل كامل فقد بلغ سنة 2019 نسبة 48 % مسجلا ارتفاعا مقارنة بسنة 2018 حيث بلغ 38%. ويبقى دون المعيار المرجعي (>55 %) المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

وبخصوص مؤشر مجهود الإيداع لبلدية منزل كامل والمتمثل في قيمة الإيداع الخام (فواضل العنوان الأول + المال الاحتياطي من العنوان الأول 80 % للسنة السابقة + المال الاحتياطي من العنوان الأول 20 % للسنة قبل السابقة) مقارنة بموارد العنوان الأول فقد بلغ نسبة 40 % أي أعلى من المعيار المرجعي المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية (<20%).

حول تعبئة موارد البلدية وإنجاز نفقاتها

أولاً: الرقابة على تحصيل الموارد البلدية

1. تقدير الموارد

بلغت نسبة موارد العنوان الأول المحققة ببلدية منزل كامل مقارنة بالتقديرات (دون اعتماد التنقيحات) 106 % خلال سنة 2019 مقابل 102 % سنة 2018 متجاوزة بذلك الحد الأدنى المضبوط من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والبالغ 95%. وتراوح بين 81 % بالنسبة للمعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة و63 % بالنسبة لمداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه و99% بالنسبة لمداخل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات.

2. إعداد جداول التحصيل

تبيّن من خلال فحص جداول التحصيل أنّها تتضمن البيانات الأساسية التي من شأنها أن تساعد على تحصيل المعاليم المثقلة، حيث تضمّن جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2019، 2515 مسكنا بمبلغ جملي قدره 88,696 أ.د. موزعة بين الأداء على العقارات المبنية بقيمة 62,154 أ.د. والمناجج الراجع للصندوق القومي لتحسين المسكن بقيمة 26,542 أ.د. أمّا فيما يتعلق بجدول تحصيل معاليم العقارات غير المبنية فيتضمن 679 فصلا بقيمة 29,691 أ.د.

وتضمّن جدول مراقبة تحصيل الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية 251 مؤسسة بقيمة إجمالية قدرها 16 أ.د بعنوان سنة 2019.

ولم تحرص البلدية على الحصول على القوائم التفصيلية الشهرية لعمليات التحويل الرّاجعة بالنظر لها بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية من القباضات المالية ومن القباضة المالية بالبحيرة، وقد حالت هذه الوضعية دون إجراء المقارنة بين قيمة المعلوم المضمّنة بجدول المراقبة والمبالغ المستخلصة قصد تحديد الحالات التي تستوجب استخلاص معلوم إضافي باعتبار المعلوم الأدنى المطلوب مثلما

يقتضيه التشريع الجاري به العمل. وبرت البلدية ذلك بالنقص الفادح في الموارد البشرية الذي حال دون القيام بهذا الإجراء.

3. تثقيف جداول التحصيل

لوحظ تأخير في تثقيف جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية، وذلك خلافا لمقتضيات الفصل الأول والفصل 30 من مجلة الجباية المحلية اللذان ينصان على ضرورة انجاز عملية التثقيف بتاريخ غرة جانفي من كل سنة، حيث تم تثقيف جدولي المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية بتأخير بلغ 44 يوما. ويبرز ذلك من خلال الجدول الموالي:

التأخير مقارنة بأجل 1 جانفي من كل سنة (باليوم)	تاريخ تثقيف جدول التحصيل	تاريخ الإرسال إلى أمانة المال الجهوية	تاريخ اعداد الجدول من قبل البلدية	الجدول
44 يوم	2019/02/14	2019/01/24	2019/01/23	جدول المعلوم على العقارات المبنية
44 يوم	2019/02/14	2019/01/24	2019/01/23	جدول المعلوم على الأراضي غير المبنية

4. استخلاص المعاليم

مع اعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 408 أ.د. في موفى سنة 2018، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة إلى ما قدره 652 أ.د. في سنة 2019. وتم استخلاص 186 أ.د. أي ما نسبته 28% (مقابل 28 % سنة 2018).

وبلغت تثقيفات سنة 2018 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات ما جملته 386 أ.د. تتوزع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 286 أ.د. والمعلوم على الأراضي غير المبنية بمبلغ 100 أ.د.

أما نسبة استخلاص المعلوم على العقارات المبنية فقد بلغت 14 % سنة 2019 (مقابل 17 % سنة 2018)، في حين بلغت نسبة استخلاص المعلوم على الأراضي غير المبنية 21 % (مقابل 13 % خلال سنة 2018).

وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل الأملاك إلى ما جملته 30 أ.د، تم استخلاص 20 أ.د منها أي بنسبة 66 % (مقابل نسبة 87 % سنة 2018).

وقد أكد القابض البلدي لبلدية منزل كامل أن القباضة البلدية ما زالت تفتقر إلى منظومة إعلامية تساعد على تثقيف ومتابعة استخلاص الموارد والمعاليم الراجعة لها بالنظر.

ويتم الاعتماد في متابعة استخلاص الأداء على العقارات المبنية وغير المبنية على جذاذات تمسك بشكل يدوي من الممكن أن يؤدي تلفها أو ضياعها أو سرقتها إلى ضياع كل أثر للمعاليم المستحقة.

كما أنّ متابعة استخلاص الأملاك البلدية ومختلف المعاليم المثقلة تتم عبر دفاتر قديمة ممسوكة بطريقة يدوية لا تساعد على متابعة حلول آجال التقادم ولا على ضبط قائمات كبار المدينين ولا على تحديد المبالغ المتبقية للاستخلاص بشكل دقيق.

5. إجراءات الاستخلاص

تنصّ الفقرة الأولى من الفصل 28 (خامسا) من مجلة المحاسبة العمومية على أن "يتولّى المحاسب العمومي المكلف بالاستخلاص حال تعهده بالدين تبليغ إعلام للمدين يتضمّن دعوته لخلاص جملة المبالغ المطلوبة منه.."، وقد تبين أنّه من جملة 2515 فصلا مثقلا بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2019 لم يتم توجيه سوى 39 إعلام لأصحاب العقارات المبنية بعنوان سنة 2019 مقابل 277 إعلاما سنة 2018 و429 إعلاما سنة 2017. كما تبين أنه من جملة 679 فصلا مثقلا بجدول تحصيل المعلوم على العقارات غير المبنية لسنة 2019 لم يتم توجيه سوى 109 إعلام لأصحاب العقارات غير المبنية بعنوان سنة 2019 مقابل 220 إعلام سنة 2018 و155 إعلام سنة 2017.

من جهة أخرى، وخلافا لما جاء بالفقرة الثانية من الفصل 28 (خامسا) من مجلة المحاسبة العمومية، والتي نصّت على أن "يتولّى المحاسب العمومي تبليغ السند التنفيذي للمدين مع نهاية 30 يوما من تاريخ تبليغ الإعلام المذكور، تبين أن بلدية منزل كامل لم تمر إلى الإجراءات الجبرية للاستخلاص طيلة سنة 2019.

6. الخطايا بعنوان التأخير في دفع المعاليم على العقارات

ينصّ الفصل 19 من مجلة الجباية المحلية على أنّه "تستوجب المبالغ المثقلة لدى قباض المالية بعنوان المعلوم على العقارات المبنية خطية تساوي 0,75 % عن كل شهر تأخير أو جزء منه تحتسب ابتداء من غرة جانفي من السنة الموالية للسنة المستوجب بعنوانها المعلوم"، إلا أنّه تبين عدم الالتزام بتطبيق أحكام الفصل المذكور.

7. مداخيل الأملاك البلدية العقارية

تقضي الفصول من 22 إلى 26 من القانون عدد 37 لسنة 1977 المؤرخ في 25 ماي 1977 والمتعلق بتنظيم العلاقة بين المسوّغين والمتسوّغين فيما يخصّ تجديد كراء العقارات والمحلات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي أو المستعملة في الحرف على إمكانية تعديل معينات الكراء وأن يكون مقابل قيمة كرائية عادلة.

وحيث تولّت بلدية منزل كامل تطبيق نسبة الزيادة السنوية المنصوص عليها بعقود التسويغ طبقا لأحكام الفصل 25 من القانون عدد 37 لسنة 1977 المتعلق بتنظيم العلاقة بين المسوّغين والمتسوّغين ومنشور وزير الداخلية عدد 6 المؤرخ في 17 فيفري 1999 حول تسويغ المحلات ذات الصبغة التجارية والصناعية والسكنية لجميع العقارات المسوغة منذ تواريخ تسويغها.

8. مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية

ينصّ الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية على أن يتولى المحاسب مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة وغير المنقولة وعند التعذر يتولى مراقبتها وجمعها بحساباته كما يقوم في موفى كل سنة مالية بجرد تلك المكاسب. وخلافا لما جاء بالفصل سالف الذكر فقد تبين أنه لا يتم مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية كما لا يتم القيام بجرد سنوي لها.

9. مساعدة غير موظفة

تحصلت بلدية منزل كامل على مساعدة غير موظفة بقيمة 359 أ.د. في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية كمساهمة في تمويل برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2019 وذلك بموجب الاتفاقية المبرمة مع صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية المؤرخة في 26 نوفمبر 2018.

ثانيا- الرقابة على النفقات

1. تقدير نفقات الميزانية

بيّنت المقارنة بين المقدّر والمنجز في مستوى النفقات أنّ البلدية لم تحكم ضبط تقديراتها بالنسبة للسنة المالية 2019 حيث بلغت نسبة الانجاز 181 % من مجموع نفقات الميزانية.

بلغت نسبة انجاز نفقات العنوان الأول ببلدية منزل كامل 91 % كما لم تشهد الاعتمادات الأصلية بالنسبة إلى نفقات العنوان الأول المرسمة بالميزانية مقارنة بالاعتمادات النهائية نسبة تغيرات¹ ملحوظة (4%) مسجلة ارتفاعا من 1882 أ.د إلى 918 أ.د ويفسر ذلك بالتنقيح بالزيادة في نفقات وسائل المصالح بما قدره 36 أ.د.

أما بالنسبة إلى نفقات العنوان الثاني فقد بلغت نسبة الانجاز 97 % مع تسجيل نسبة تغيرات ملحوظة بلغت 984 % نتيجة التنقيحات بالزيادة بالنسبة للاستثمارات المباشرة بما قدره 713 أ.د.

2. تسديد المتخلدات وخلص الديون

بلغت الاعتمادات النهائية التي تم رصدها في إطار ميزانية 2019 لتأدية مستحقات المتعاملين مع البلدية من خواص ومؤسسات عمومية 184,781 أ.د. تم استهلاكها كليا وذلك لتسديد متخلدات الشركة التونسية للكهرباء والغاز والبالغة 33,073 أ.د ومتخلدات تجاه الديوان الوطني لاتصالات تونس والبالغة 10,468 أ.د. ومتخلدات تجاه مؤسسات عمومية أخرى والبالغة 46,117 أ.د. ومتخلدات تجاه خواص والبالغة 1,036 أ.د. ومتخلدات تجاه الوكالة البلدية للخدمات البيئية والبالغة 94,085 أ.د.

¹ نسبة التغيرات: (الاعتمادات النهائية المرسمة - الاعتمادات الأصلية المرسمة) / الاعتمادات الأصلية المرسمة

وتخلّد بذمة البلدية في موفى سنة 2019 ديون بقيمة 84,059 أ.د منها 81,396 أ.د ديون تجاه مؤسسات عمومية و 2,636 دينار ديون تجاه خواص.

ويقدّر مجهود البلدية في مجابهة ديونها (جملة الاعتمادات المخصّصة لتسديد المتخلّلات وفوائد الدين وأصل الدين / جملة موارد العنوان الأول) بنسبة 16 %.

3. البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2019

تبيّن من خلال فحص مخطط الاستثمار البلدي لسنة 2019 والوثائق المرفقة به تويّ بلدية منزل كامل إعداد مخططها الاستثماري وفق منهجية المقاربة التشاركية وحسب الشروط المقرّرة لذلك المنصوص عليها ضمن آليات برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية.

وقد تضمن المخطط مشاريع جديدة بقيمة 359 أ.د تعلقت أهمها بتعبيد الطرقات بما قيمته 230 أ.د وتنوير عمومي بقيمة 70 أ.د ومشاريع متواصلة في طور الانجاز تعلقت بتعبيد الطرقات بقيمة إجمالية قدرها 274 أ.د.

ثالثا-نشر البيانات المالية للعموم

نص القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة أن كل إدارة عمومية (بما في ذلك الجماعة المحلية) مطالبة بإحداث موقع الكتروني لتمكين المواطنين من الإطلاع على المعطيات الأساسية للتصرف الإداري والمالي.

وتبيّن من خلال تفحص موقع الواب أن بلدية منزل كامل لديها موقع الكتروني يتضمن جملة البيانات المالية للبلدية وهي مفتوحة للعموم. وهو مايمكّن المواطنين من الإطلاع على الوثائق المتعلقة بالتصرف الإداري والمالي للبلدية.

التوصيات

- ❖ توصي المحكمة بضرورة التقيد بالقوانين وخاصة أحكام مجلة المحاسبة العمومية وبالترتيب الجاري بها العمل وخاصة المتعلقة منها بمجال المالية العمومية المحلية.
- ❖ العمل على تقليص اجال تثقيف جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية وذلك بالتنسيق مع كل من القباضة البلدية بجمال وأمانة المال الجهوية بالمنستير.
- ❖ العمل على تحيين جدول مراقبة تحصيل المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية والتجارية والمهنية بتضمينه المؤسسات الموجودة بالمنطقة البلدية وتحديد المبلغ الأدنى المطلوب منها وإجراء مراقبة بالاعتماد على جدول شامل للمؤسسات الخاضعة للمعلوم.
- ❖ تفعيل أعمال التتبع لتحسين نسب استخلاص المعاليم على العقارات المبنية والعقارات غير المبنية.

من رئيسة بلدية منزل كامل

إلى

السيد : رئيس الدائرة الجهوية لمحكمة المحاسبات بسوسة

الموضوع : حول الإدلاء بملحوظات .

المرجع : تقرير الرقابة المالية على بلدية منزل كامل (تصرف 2019) .

وبعد ،

تبعاً للملاحظات المدونة بتقرير الرقابة المالية على بلدية منزل كامل (تصرف سنة 2019) الوارد علينا من طرف محكمة المحاسبات أتشرف بمدكم بالمعطيات التالية :

رد بلدية منزل كامل	ملاحظات محكمة المحاسبات
احترمت بلدية منزل كامل الإجراءات المتعلقة بإعداد وختم الحسابات حيث تم عرض مشروع ميزانية سنة 2019 على مداولة المجلس في دورته العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ 01 سبتمبر 2018 وبعد المداولة والنقاش تمت المصادقة عليها وعرضها على سلطة الإشراف للمصادقة عليها بتاريخ 18 جانفي 2019 كما تم إيداع الحساب المالي لسنة 2019 لبلدية منزل كامل لدى محكمة المحاسبات بتاريخ 03 أوت 2020 .	* إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات :
نظرا لضعف الموارد البشرية بالبلدية لم يتم الحرص على متابعة القوائم التفصيلية الشهرية وستحرص البلدية على متابعة استخلاص المعلوم الإضافي باعتبار المعلوم الأدنى المطلوب مثلما يقتضيه التشريع الجاري به العمل .	* إعداد جداول التحصيل : لم تحرص البلدية على الحصول على القوائم التفصيلية الشهرية لعمليات التحويل الراجعة بالنظر لها بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصيغة الصناعية أو التجارية أو المهنية من القباضات المالية بالبحيرة .
نظرا للنقص الفادح في الأعوان (العون المكلف بالجباية تم إحالته على التقاعد) ولم يتم تعويضه وستحرص البلدية على تفادي هذا الإخلال خاصة وأنه سيتم تدعيم الإطار البشري بعونين خلال شهر مارس 2021 عن طريق الإنتداب.	* تثقيف جداول التحصيل : لوحظ تأخير في تثقيف جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية بـ 44 يوما .
شرعت البلدية بالتنسيق مع السيد القابض البلدي لاقتناء منظومة GRB وريثما يتم انتداب العون الجديد سوف يتم الشروع في العمل بهذه المنظومة والاستغناء عن الدفاتر القديمة وذلك بتركيز المنظومة بمصلحة الجباية والقابضة البلدية .	* استخلاص المعاليم : يتم الاعتماد في متابعة استخلاص الأداء على العقارات المبنية وغير المبنية على جذاذات تمسك بشكل يدوي .

<p>* <u>إجراءات الاستخلاص</u> : من جملة 2515 فصلا متقلا بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2019 لم يتم توجيه سوى 39 إعلام لأصحاب العقارات المبنية بعنوان سنة 2019 مقابل 277 إعلاما سنة 2018 و 429 إعلاما سنة 2017 .</p>	<p>رغم أن إعداد الإعلانات هي من مشمولات المحاسب العمومي إلا أن البلدية رغم محدودية الإمكانيات البشرية فإنها تتولى إعداد الإعلانات وتوجيها للمواطنين حرصا من البلدية على تحسين مواردها المالية وسنسى بالتنسيق مع السيد القابض على الرفع من عدد الإعلانات الموجه للمواطنين .</p>
<p>كما تبين أن بلدية منزل كامل لم تمر إلى الإجراءات الجبرية للاستخلاص طيلة سنة 2019</p>	<p>تم تكليف لجنة المالية بالمجلس البلدي بمنزل كامل بالتنسيق مع السيد القابض البلدي لمتابعة إجراءات الاستخلاص الجبري .</p>
<p>* <u>الخطايا بعنوان التأخير في دفع المعاليم على العقارات</u></p>	<p>سوف نحرص مستقبلا بالتنسيق مع السيد القابض البلدي على الالتزام بتطبيق أحكام الفصل 19 من م ج م .</p>
<p>* <u>مداخيل الأملاك البلدية</u> :</p>	<p>تولت بلدية منزل كامل تطبيق نسبة الزيادة السنوية المنصوص عليها بعقود التسويغ تطبيقا لاحكام الفصل 25 من القانون عدد 37 لسنة 1977 .</p>
<p>* <u>مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية</u> : تبين أنه لا يتم مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية كما لا يتم القيام بجرد سنوي لها .</p>	<p>تم القيام بجرد لمكاسب البلدية ضمن الدفاتر المعدة لذلك وسنحرص على القيام بعملية التحيين السنوية لها .</p>
<p>* <u>البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2019</u></p>	<p>حرصت البلدية على إعداد مخططها الاستثماري وفق المنهجية التشاركية وحسب الشروط المقررة لذلك المنصوص عليها ضمن آليات برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية .</p>
<p>* <u>نشر البيانات المالية للعموم</u> :</p>	<p>حرصت بلدية منزل كامل على إحداث موقع إلكتروني لتمكين المواطنين من الاطلاع على المعطيات الأساسية للتصرف الإداري والمالي ويتم تحيينه بصفة دورية وهو محل متابعة .</p>

وفي الختام ستحرص بلدية منزل كامل على تفادي النقائص المضمنة بتقرير محكمة المحاسبات عبر الاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة ورقمنة الإدارة عبر إقتناء منظومات جديدة لمتابعة التصرف في الإستخلاصات ومتابعة التصرف في المعدات ووسائل النقل وسيتم التنسيق مع السيد القابض البلدي بجمال محتسب بلدية منزل كامل للرفع من نسبة الاستخلاصات وتعبئة الموارد خاصة وأن الرصيد البشري بالبلدية سيتحسن بحلول شهر مارس 2021 .

كما ستحرص البلدية على تطوير أنظمة المتابعة والمراقبة الدورية لكافة مجالات العمل البلدي تحت إشراف المجلس البلدي للرفع من جودة الخدمات وتحسين الأداء .

تقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير والسلام .

رئيسة البلدية

ليلي بن نجمة



الجمهورية التونسية

وزارة المالية

الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص

أمانة للمال الجهوية بالمنستير

القباضة البلدية بجمال

من القابض البلدي بجمال

الى

السيد. رئيس الغرفة الجهوية لمحكمة المحاسبات بسوسة


الموضوع . حول ما جاء بتقرير الرقابة المالية على حسابات بلدية منزل كامل (تصرف 2019)

المرجع. تقرير الرقابة المالية على بلدية منزل كامل (تصرف 2019) بتاريخ 19 جانفي 2021

تحية وبعد،

تبعاً لما جاء بالتقرير المشار اليه أعلاه نفيد جنابكم بما يلي.

ع/ر	الملاحظات المضمنة بالتقرير	الإجابات على الملاحظات المضمنة بالتقرير
1	حول تعبئة موارد البلدية وانجاز نفقاتها	من مشمولات البلدية
2	أولاً. الرقابة على تحصيل الموارد البلدية	من مشمولات البلدية
3	تقديرات الموارد اعداد جداول التحصيل تقويل جداول التحصيل.	جداول التحصيل منذ أن ترد على المحاسب من طرف البلدية، يقع تقديم مطلب تقويل في الغرض لدى السيدة. أمين المال الجهوي بالمنستير مع الملاحظة أن هذا الإجراء يبقى اجراء اداري داخلي لا يحول دون القيام باجراءات التتبع الضرورية.
4	استخلاص المعاليم	المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية يتم معالجتها يدويا باعتبار أن البلدية تفتقر لمنظومة (G.A.B.) التي من شأنها أن تساعدنا على عملية الإستخلاص والمتابعة . استخلاص الأملاك البلدية ومختلف المعاليم يتم عبر دفاتر ممسوكة يدويا ، يقع تحيينها سنويا ولا تتوفر منظومة اعلامية لمعالجتها.

<p>ان ضعف أعمال التتبع يعود الى النقص الحاصل في الاعوان بالقياسنة البلدية بجمال، حيث يوجد بها عونين اثنين مكلفان بمسك حسابية عدد أربع بلديات وهم علي التوالي _ بلدية جمال _ بلدية منزل النور _ بلدية منزل كامل _ بلدية زاوية قنطش _ وعدد 2 مؤسسات عمومية وهما علي التوالي. _ المدرسة الإعدادية التقنية بجمال _ المدرسة الإعدادية بزواية قنطش</p> <p>كذلك صدور العفو الجبائي بمقتضى الفصل 72 من القانون عدد 2018/56 بتاريخ 2018/12/27 يتعلق بقانون المالية لسنة 2019 حال دون الإلتجاء للقيام باجراءات التتبع الودية والجبرية واكتفينا بتوجيه الإعلانات التحسيسية للمدنيين، كما تم التنسيق مع مصالح البلدية لمعاضدتنا وذلك للقيام بتحسيس المدنيين عبر وسائل الإتصال المختلفة سوى منها الإتصال المباشر بالمجتمع المدني أو بالإشهار بوسائل الإعلام أو بالدعاية حتى تصل المعلومة لجل المواطنين لغاية خلاص ما تخلد بئمتهم تجاه البلدية وهذا الإجراء ساهم نوع ما في تطور نسبي في الإستخلاص مقارنة بالسنوات السابقة</p> <p>لأن الإستخلاص يتم لدى وكيل المقايض بالبلدية ويصعب عليه احتسابها باعتبار أن المعالجة تتم يدويا ولا تتوفر منظومة (G.A.R.P.) لمساعدته على توظيفها واستخلاصها.</p> <p>من مشمولات البلدية</p> <p>من مشمولات البلدية</p> <p>والسلام.</p> <p>جمال في. 2021/01/26</p> <p>القابض</p> <p>نظفي الدايش</p> 	<p>5 اجراءات الإستخلاص</p> <p>6 الخطايا بعنوان التأخير في دفع المعاليم على العقارات</p> <p>7 مداخيل الأملاك البلدية العقارية</p> <p>8 مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية</p>	
---	--	--